□□□□□□□□□□□

حول قاعدة

اشتراط التبحر في علوم الشريعة

للتصدر في التربية الصوفية

التي نقلها الحاج علي حرازم في الجواهر

□□□□□□□□□□□

□ الحمد لله الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، أحمده سبحانه على آلائه التي لا تستقصى، ونعمه التي لا تعد ولا تحصى، وصلاته وسلامه وبركاته على عبده وحبيبه سيد الأولين والآخرين، ورحمته المهداة للعالمين، قرة عيون الموحدين، وروح أرواح المؤمنين، سيدنا محمد النبي الأمي الصادق الأمين، وعلى آل بيته الطاهرين، وأصحابه الهداة المهديين، وبعد:

□ فقد نقل سيدي الحاج علي حرازم رضي الله عنه في مقدمة كتابه (جواهر المعاني) ما ذكره القطب الشعراني في مقدمة طبقاته، وهو قوله: (وقد أجمع القوم على أنه لا يصلح للتصدر في طريق الله عز وجل إلا من تبحر في الشريعة، وعلم منطوقها ومفهومها، وخاصها وعامها، وناسخها ومنسوخها، وتبحر في لغة العرب، حتى عرف مجازاتها واستعاراتها، وغير ذلك، فكل صوفي فقيه ولا عكس) .

□ وقد قام أحد الإخوة بنشر هذا النص في بعض المجموعات، فاعترض عليه جماعة من المشاركين له في تلك المجموعة، وأيده آخرون، ودار بينهم نقاش حول معناه .

 فكتب إليّ أحدهم يطلب مني إبداء الرأي في معنى هذا النص، وإبداء الرأي في مجموع ما كتبه زملاؤه في المجموعة، وقد نقل إليّ غالب التعليقات التي كتبوها .

 ورأيت أنّ غالب ما كتب لا يحتاج إلى تعليق، فهو من الأمور الشائعة المعتادة التي يقولها الكثيرون ؛

ولكن استوقفني منها - طويلا - ما كتبه أحدهم وهو قوله ما نصه: (هذا الكلام والتقعيد ليس بالمطلق، فهو على المطلق هكذا خطأ، فالأولياء أكبرهم الأقطاب أكثرهم أُمية، وهي وراثة عن نبينا الأميّ ...)

وأنا أستميح إخواني عذرًا في إعادة صياغة عبارته، فهو كأنه يقول : (هذا الكلام ليس على إطلاقه، فهذا الكلام هكذا بالإطلاق خطأ، فالأولياء فيهم الكثير من الأميين الذين لا يُعرف عنهم أيّ اتّصال بالعلم الشرعي؛ فضلا عن التبحر فيه إلى هذا الحد الذي قاله الشعراني) .

وسوف أعرض عمّا ذَكره عن أمية سيّد الوجود صلى الله عليه وسلم، فإنه يحتاج إلى رسالة خاصة أُثبت في قُبح المعنى الذي قصده هذا الكاتب؛ وأُحذّر إخواني منه غاية التحذير إن شاء الله .

 وكتب آخرون تعليقات مشابهة، تحمل نفس المعنى بالنسبة لأمية بعض الأولياء، وذَكر أحدهم قصة لمجذوب من تلاميذ الشيخ أبي الفتح في نيجيريا كان مشهورا بالكرامات، وقال ما نصه: (طبقات الشعراني نفسها فيها تراجم لأولياء يبولون على أنفسهم، ولا يعرف عنهم أيّ فقه ولا ناسخ ولا منسوخ، وهم من أهل التصريف والكرامات المشهودة ..)

 وأقول أنا العبد الضعيف معلِّقا على هذيْن القوليْن :

إنّ الكاتب الذي كتب بأنّ هذا الكلام الذي قاله الشعراني خطأ، كأنه يجيز لنفسه أن يقول بكل سهولة: إنّ سيدي الحاج علي حرازم رحمه الله قد أثبت

في (جواهر المعاني) قضية باطلة، وأنه قد أخطأ قبله القطب الشعراني في قوله ذلك، بل كأنه يقول بأنّ جمهور أهل الله الذين نقل القطب الشعراني إجماعهم على ذلك قد أخطأوا في الإجماع على ذلك .

□ ولكن هذا الأخ الكاتب الذي يخطّئ الرجليْن العظيميْن، القائل والناقل، بل يخطّئ جمهور أهل الله المجمعين على ذلك ـ كما هي عبارة الشعراني الصريحة في ذلك ـ قد أخطأ هو في فهْم عبارة الشعراني عندما ظن أنها تدل على (إجماع الصوفية على أنّ الولي لابد أن يكون من علماء الشريعة).

وليس الأمر كما ظن، وقد فهم فهما خاطئا، فالأولياء المحمديون من الأميون مشهور أمرهم، وسادة الأولياء وعظماؤهم هم صحابة النبي صلى الله عليه وسلم، وحال غالبهم من جهة العلم والفقه معروف لا يخفى .

□ ولكن ليكن في الإعتبار ما هو مشهور أيضا من أقوال الصوفية: (ما اتخذ الله وليًا جاهلًا ولو اتخذه لعلّمه). وهي عبارة شاعت حتى ظن البعض أنها حديث نبوي، فأوردها الإمام السخاوي في (المقاصد الحسنة) وكذلك العجلوني في (كشف الخفا) وسئل عنها العلاّمة ابن حجر الهيتمي في (الفتاوى الحديثية) وأثبت الجميع أنها ليست بحديث، وقال الجميع إنّ معناها صحيح .

□ وأقول أنا الضعيف :

إنّ هؤلاء الأولياء الأميين إنما تثبت ولايتهم ويثبت لازمها الذي هو فيضان العلم اللدني على قلوبهم بما ينطقون به من المعارف العالية، والحقائق الربانية، ولا يكون ثبوت ذلك عادة إلا على يدي عالم فحل متبحر في الشريعة تنكشف له خصوصية ذلك الولي، فينتسب إليه ويتلمّذ له، ويصير يطرح عليه الأسئلة العويصة ويتلقّى عنه إجاباتها التي يعلم

بتبحره في علم الشريعة أنها موافقة لقواعد الشرع، فيكسوها هذا العالم بقوالب التعبيرات العلمية المتقنة وينقلها لعموم الأمّة المحمدية .

وهذا مثاله المشهور ما حصل للعلاّمة ابن المبارك مع القطب الدباغ، وما حصل للعلاّمة الشعراني مع شيخه علي الخواص .

 ومن المعروف أيضا أنّ الولي الأمي عادة لا يتصدّر للتربية، فلا يُرى غالبهم إلا وعنده التلميذ الواحد الذي هو ذلك العالم المتبحر الذي كشف الله له خصوصيته، أو يزيد بتلاميذ قلّة آخرين .

 ومن نظر إلى طرق أهل الله الكبرى كالقادرية والرفاعية والشاذلية والنقشبندية والتجانية التي هي المدارس الكبرى للتربية في دولة التصوف، فإنه يرى أصحابها جميعا من أهل العلم الفحول، فليس واحدا منهم إلا وأصله ومبتدؤه أنه كان عالما فحلا في الشريعة ثم أفاض الله عليه الولاية، ثم تلقّى الإذن بتربية الخلق والتصدّر في تسليكهم والأخذ بأيديهم إلى الله، فهذه هي الصورة الصحيحة للتصدّر للتربية التي قال الشعراني إنها محل إجماع القوم .

 وليس الأمر مقتصرا على التربية الإصطلاحية فحسب، بل حتى مرتبة التقديم التي هي عندنا في طريقة سيدنا الشيخ ليست مرتبة تربية ولا تسليك، وإنما هي مرتبة تلقين وإجازة وإذن وحسب، يشترط فيها مستوى أدنى من العلم الشرعي، وهذا المستوى الأدنى إنما هو واحد من شروط الأهلية الكثيرة، فلا يجوز إعطاء التقديم للجاهل الجهل الذريع .

 فالمقدمون الذين مهمتهم مجرَّد التلقين والإجازة والإذن بسلوك هذه الطريقة، يشترط في إعطائهم التقديم معرفتهم التامّة بفرض العين، ومعرفتهم التامّة بما يجوز وما يجب وما يستحيل في حق الله تعالى، وهي أساسيات المعتقد، ويشترط بعد ذلك معرفته بشروط الطريقة وفقه أورادها ووظائفها، وهو فقه متشعّب ذو تفاصيل كثيرة .

فلا عبرة بوجود الكرامات ولا وجود التصريف هنا البتة، فللتربية شأن آخر متعلّق كله بجوهر الدين .

 وليس الحاصل اليوم من عُقم الطرق الصوفية على وجه العموم وعُقم تربيتها فلا نتيجة ولا ثمرة في تزكية النفوس، ليس هذا الحاصل إلا نتيجة هدْم قواعد التصوف التي هذه القاعدة إحدى أكبر القواعد المهدومة، وتصدّر الجهلة في أرجاء التصوف هو اليوم قضية معروفة .

 وأمّا عندنا في الطريقة التجانية فالفساد الذي حصل ولا يزال حاصلا جرّاء إعطاء التقديم لمن هبّ ودبّ، دون التحقّق من أدنى شروط الأهلية، فهو أحد أعظم أسباب الإنحرافات الكثيرة الحاصلة في الطريقة منذ زمن .

 ومن طالع ما كتبه العلاّمة سيدي العربي بن السائح رحمه الله في البغية وفي الكثير من رسائله المنشورة، مثل رسائله لمفتي تونس العلاّمة الشيخ صالح النيفر، وهي منشورة متداولة منذ زمن بعيد، من طالع ما ذَكره فيها من خطورة إعطاء التقديم لمن لم يستوف شروط الأهلية، وأنه إنْ وقع ذلك فستكون نتيجته وخيمة على الطريقة وأهلها.

فَهِم جيّدا ما أقصد التنبيه عليه هنا، وعلِم أنّ ما أقوله من انتشار الإنحراف والتحريف في الطريقة اليوم وأنّ تصدّر الجهلة فيها هو أعظم أسبابه ليس مجرّد دعوى، وإنما هو حق، بل واقع مرير يعيشه ويكابده أهل الطريقة، والله تعالى المستعان .

 ولا يخفى على كثير من إخواني أنني أنادي منذ زمن بأنْ يكون للطريقة مجلس علمي أعلى، يكون عنده الصلاحية في إبطال التقديم المعطى لمن ثبت عدم أهليته، أو ثبت أنه كذّاب يستحل الكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم، ويستحل الكذب على سيدنا الشيخ، أو ثبت أنه اتخذ من الطريقة وسيلة في نيل مآربه الدنيوية الخسيسة، أو ثبت

أنه يدّعي الولاية بالكذب، أو ثبت قوله أو اعتقاده المعتقدات المخرِجة من الملّة، وغير ذلك من البلايا المنتشرة، والعياذ بالله تعالى .

 وليست هذه هي القاعدة الوحيدة المقتولة المهدومة في دولة التصوف عموما، ودولة الطريقة التجانية على وجه الخصوص، فهناك الكثير من القواعد التي إجتثّها واقتلعها من جذورها المتلاعبون بالتصوف وبطرق أهل الله، والمتخذون لها وسيلة لاستعباد البشر وجمْع الأموال والتقرّب من الحكّام .

 وإني أسأل الله تعالى أن يقيّض لطريقة سيدنا الشيخ رضي الله عنه رجالا صادقين، يُعيدون بناء طريقته المحمدية الشريفة على القواعد التي بناها بيديْه الشريفتيْن، وتعب في بنائها طوال خمسة وثلاثين عاما قضاها في بثّها ونشرها كما تلقّاها في مشاهده للسيّد الأعظم صلى الله عليه وسلم، وما ذلك على الله تعالى بعزيز .

فيعلم أنّ ما نقله سيدي الحاج علي حرازم من قول الشعراني : (وقد أجمع القوم على أنه لا يصلح للتصدّر في طريق الله عز وجل إلا من تبحر في الشريعة، وعلم منطوقها ومفهومها، وخاصها وعامها، وناسخها ومنسوخها، وتبحر في لغة العرب، حتى عرف مجازاتها واستعاراتها، وغير ذلك، فكل صوفي فقيه ولا عكس) .

يعلم أنه قاعدة متينة من قواعد طريقة سيدنا الشيخ، تثبت صرامتها فيما يتعلّق بالشرع الحنيف، فاتّصالها بقواعد الشرع المحمدي لا يعبث به إلا من تسلّط عليه الشيطان، فصيّره جنديا من جنوده والعياذ بالله تعالى .

والله تعالى وحده وليّ الهداية والتوفيق

وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وسلم تسليما كثيرا .

وكتب بالمدينة النبوية المنوّرة العبد الضعيف عبد الله بن مصطفى بن محمد العلوي عامله الله تعالى بعفوه ولطفه، وذلك يوم الثلاثاء السادس عشر من شهر شوال عام 1443 هجرية .